معهد الدوحة للدراسات العليا
كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية
برنامج الإدارة العامة

ورقة تأملية بعنوان:

اشكالية الفساد الاداري وضرورة مواجهتها

إعداد الطالب

صلاح الدين مازن صلاح العجلة

الرقم الجامعي

2020845

إشراف الدكتور/

عبد الفتاح الهاشمي

أستاذ زائر في برنامج الإدارة العامة

معهد الدوحة للدراسات العليا

أبريل 2022

أولا: المقدمة

يقول تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) [الروم: 41].حين ذاهبك إلى قضاء مصلحة لك في أحد الدوائر الحكومية التابعة لبلدك، وعند دخولك إلى الدائرة ترى طوابير الانتظار من المواطنين لقضاء مصالحهم مثلك تماما، والموظف الذي يقوم بخدمة هؤلاء المواطنين إما بطيئ في العمل، أو يتعامل بطريقة غيرأخلاقية، ومعظم الذين يأتي دورهم إما يقوم الموظف بتأخير معالمتهم أو تاجليها بدون سبب مقنع، أو أحيانا عندما يأتي دورك لقضاء مصلحتك يتم تأخيرك، لقضاء مصلحة أحدهم لأنه من معارف الموظف. أو قد تكون موظفا في الأساس في هذه الدائرة الحكومية، ولتحقيق مصالحك وإرضاء لمديرك تضطر للسكون عن بعض الأفعال التي تعرقل من سير العمل مثل الرشوة والواسطة والمحسوبية. هذه بعض من صور الفساد الاداري الذي أصبح ظاهر عالمية، تعاني منها العديد من دول العالم، حيث يعتبر الفساد الإداري من الظواهر المرضية الخطيرة التي تصيب الجهاز الإداري للدولة، والمرافق العامة إبتداء من قمة الهرم الإداري وحتى القاعدة، فالعمل المضطرب الذي يشوب العمل الإداري، سواء بسبب سوء أخلاق الموظف، أو عدم إحترامه للقانون، او سوء استعماله للسلطة العامة يعتبر فساد إداري، لذلك يعتبر كل تصرف إداري يقدم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة يعتبر فساد.

تم تنظيم ما تبقى من هذه الورقة التأملية إلى عدة أجزاء، يعالج القسم الثاني: تعريف الفساد الإداري والمالي وفق الأدبيات والمراجع الدولية، القسم الثالث: يستعرض التفرقة بين الفساد المالي والإداري مع الأمثلة، القسم الرابع يناقش ويحلل أسباب الفساد الإداري، القسم الخامس: تحليل آثار وتداعيات الفساد على التنمية الإدارية والاقتصادية والسياسية، وأخيرا القسم السادس: سبل مواجهة الفساد الإداري.

ثانيا: تعريف الفساد الإداري والمالي وفق الأدبيات والمراجع الدولية

يعتبر الفساد الإداري أزمة سلوك واخلاق، تعكس خللا في القيم والأخلاق على مستوى الضوابط والمعايير التي استقرت في حياة الجماعة، وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة، بينما يعبر الفساد المالي عن إساءة إستخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة اوتبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين.

هناك العديد من المؤسسات الدولية سواء كانت مالية او إدارية عرفت الفساد من وجهة نظر ألية عملها:

1- البنك الدولي: إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.
2- مكتب السياسة الإنمائية للفساد: إساءة إستعمال القوة العمومية أو المنصب او السلطة للمنفعة الخاصة.
3- منظمة الشفافية الدولية للفساد: سوء استخدام السلطة العامة للربح أو منفعة خاصة.

- يرون أخرون أن عبارة الفساد: تطلق على الوضع المضطرب الذي يشوب العمل الإداري، سواء من حيث تفشي الرشوة بين الموظفين، او من حيث التقاعس والإهمال في سير المعاملات.
- ويتضمن الفساد: انتهاك للواجب العام وإنحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل.

❖ لذلك يعد الفساد سلوك غير مشروع من ناحية، وغير قانوني من ناحية أخرى.

ثالثا: الفرق بين الفساد المالي والإداري مع الأمثلة

1- <u>الفساد في الوظائف الإدارية:</u> يمثل الانحرافات التنظيمية والسلوكية، التي يعاني منها القطاع العام، حيث تشير الانحرافات التنظيمية إلى المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظائفه، ولها علاقة بشكل أساشي بالعمل ومدى انتظامه، أما الانحرافات السلوكية فهي المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف العام، وتتعلق بسلوكه الشخصي وتصرفاته.

- ❖ مثال الانحرافات التنظيمية: عدم إحترام وقت العمل، امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، التراخي، عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء، التقاعس والسلبية والتشاؤم، وعدم تحمل المسؤولية.
- ❖ مثال الانحرافات السلوكية: سوء استعمال السلطة، المحسوبية، الوساطة، الرشاوي.

2- <u>الفساد في العمليات المالية:</u> قيام الدولة برصد الأموال العامة، وتخصيصها لضمان سير المرافق العامة، حيث من الواجب الحفاظ عليها وحمايتها ولا يتم التصرف فيها إلا بما يحقق المصلحة العامة.

- ❖ أمثلة الفساد في الوظائف والعمليات المالية: الإختلاس والاستيلاء على المال العام، التبديد والتفريط بالمال العام. كما هو منصوص عليه من المادة السابعة من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "إختلاس الممتلكات أو تبذيرها او تسريبها بشكل أخر من قبل موظف عمومي.

رابعا: أسباب الفساد الإداري

شكل رقم (1) أسباب الفساد الإداري

المصدر: اليوم العالمي لمكافحة الفساد في السعودية، 2014

1- ضعف فكرة المصلحة العامة، ومايرتبط بها من اهداف رسمية: نتيجة الضغوطات التي تقع على المسؤول سواء من ناحية الإدارة أو ضغط الأقارب من ناحية أخرى، وكذلك غياب الوعي لدى موظف القطاع العام بالقواعد، وعدم الالتزام بالقوانين.

2- الهياكل الإدارية البيروقراطية الغير مستندة إلى الأسس والمقومات التنظيمية السليمة: حيث إن ضعف المستوى المادي " الأجر " للوظيفة الحكومية، وعدم كفاية نظم الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها، يؤدي إلى إحساس الموظفين في هذه الدوائر الحكومية البيرقراطية أنها أداة سيطرة وتسلط وليست أداة لخدمة المجتمع.

3- التفاوت الاقتصادي: حيث إن أغلب التصرفات الإنسانية تهدف إلى إشباع حاجات مالية للفرد، لذلك فإن إنخفاض الأجور الخاصة بالعاملين في القطاع العام بالنسبة لأجور ومرتبات العاملين في القطاع الخاص، الذي يمنح رواتب مغرية ومرتفعة، بالإضافة إلى عدم وجود علاوات منتظمة لموظفي القطاع العام، وإرتفاع الأسعار، كل ذلك قد يكون عاملا مساعدا في انتشار الانحراف الإداري.

- ❖ لذلك فإن عدم القدرة على اشباع الحاجات الأساسية للفرد، ينتج عنه تصرفات وانفعالات تظهر الشخص المتمثل بالموظف العام، يقوم بالانحراف الإداري مثل سرعة الغضب واتخاذ قرارات سريعة دون التفكير، والاعتداء المعنوي والمادي على الجمهور والإدارة.

4. ضعف التحفيز لموظفي القطاع العام، وانتشار الجهل وعدم المعرفة بينهم نتيجة غياب اللوائح المنظمة للعمل الإداري داخل الدوائر الحكومية.

5. تضخم الجهاز الإداري، والمركزية الشديدة وعدم تفويض السلطة وتعدد المستويات الإدارية: حيث تتصف منظمات وأجهزة الإدارة العامة بالدول النامية، بالمركزية الشديدة في إتخاذ القرارت، وعدم تفويض السلطة للمستويات الإدارية الدنيا والمتوسطة.

6. البطالة المقنعة: حيث نتنشر بين أوساط الدوائر العامة ما يسمى بالبطالة المقنعة، وهي وجود عدد كبير من الموظفين في الدائرة بإنتاجية منخفضة، نتيجة عدم تناسب المؤهلات والتخصصات مع الوظائف التي يمارسونها، والعيوب التي تصيب القواعد واللوائح الإدارية التي تحكم وتنظم أعمال الجهاز الإداري في الدول النامية.

7. ضعف نظم الرقابة وتقييم الأداء، وتعدد الأجهزة القائمة بها وعدم تكامل جهودها مما يضعف من تأثيرها.

8. عدم تناسب السلطة مع المسؤولية.

9. عدم ملائمة أماكن العمل.

10. عوامل شخصية موروثة: وهذه العوامل تاتي نتيجة التقصيرفي اشباع الحاجات الفسيولوجية والفطرية، وهذا التقصير يصيب الموظف بالتوتر والقلق لعدم قدرته على اشباع حاجاته الفطرية الناقصة.

11. عوامل شخصية مكتسبة: وهي الرغبات والحاجات التي يريد الفرد اشباعها بحكم كونه عضو من جماعة، وهذا الشعو سيولد رغبة عند الفرد أن ينتهج سلوكيات قد تكون ممنوعة عند نقص هذا الشعور عنده.

خامسا: آثار وتداعيات الفساد على التنمية الإدارية والاقتصادية والسياسية

هناك العديد من الاثار السلبية للفساد الإداري، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تعثر وعرقلة عملية التنمية الإدارية في القطاع الحكومي، فهناك أثار سياسية ومنها الاقتصادية ومنها الإدارية للفساد الإداري:

1. <u>الأثار السياسية للفساد الإداري:</u>

- ✓ تعميق الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية في المجتمع، وهذا ينتج عنه شعور الطبقات الفقيرة بالحرمان، ولذلك تقوم هذه الطبقات في اللجوء للعنف والثورة على النظام القائم، وبالتالي عدم الاستقرار السياشي في البلاد.
- ✓ تسهيل الإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة من قبل المعارضة، نتيجة الاستياء الجماهيري من الحكم القائم والانحراف المنتشر داخل أجهزته ومنظماته الإدارية، ولذلك تقوم المعارضة باستغلال الجماهير لخلق فجوة بينهم وبين الحكومة، ومن ثم تقوم هذه الجماهير بمساندة المعارضة للإطاحة بالنظام السياشي.

2. الأثار الاقتصادية للفساد الإداري:

- ✓ تعطيل النمو الاقتصادي نتيجة زيادة النفقات الحكومية، فالعديد من الدراسات اكدت، أن الحكومات المنتشرة فيها الفساد تكون اكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها إلى مشروعات ووجوه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرشوة وإخفائها، وذلك حتى يصعب تحديد سعرها في السوق أو انتاجئها أو شرائها.
- ✓ تخفيض النفقات على الخدمات التعليمية والصحية، والتي تقل فيها غالبا فرص الفساد.
- ✓ الإخفاق في جذب الاستثمارات الخارجية.
- ✓ هروب رؤوس الأموال المحلية.
- ✓ إهدار الموارد نتيجة تعارض المصالح الشخصية مع المشروعات التنموية العامة
- ✓ توقف الحصول على المساعدات الخارجية، وهجرة العقول والكفاءات الاقتصادية إلى الخارج، نتيجة غياب التقدير.
- ✓ بروز المحسوبية والمحاباة في مناصب الخدمة العامة، وفيه المشروعات الربحية.
- ✓ ضعف كفاة القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الدولة.

3. الأثار الاجتماعية للفساد الإداري:

- ✓ ارتفاع معدلات الجريمة، وإضعاف العدالة وإنحسارها، وتقليص القيم الإيجابية مثل قيم المشاركة والانتماء والمصلحة العامة، وإختزالها في قيمة واحدة وهي قيمة المال، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار النوازع الفردية ويعمق مفهوم الحرية الفردية في السلوك الاجتماعي
- ✓ التمرد على النظم والأحكام الشرعية وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الرذائل والتحلل الخلقي، وخدش الحياة والكرامة والفطرة الإنسانية.
- ✓ التأثير على الكفاءة والفاعلية.

سادسا: سبل مواجهة الفساد الإداري

1. رفع المستوى الثقافي لدى الجمهور العام بمفهوم الفساد من خلال الحملات الوطنية لمكافحة الفساد.
2. تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال دعم دور المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
3. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ورصد نتائجها وتقييمها ومراجعتها ووضع برامج عملها وأليات تطبيقها.
4. تعزيز التعاون على المستوى الوطني بين الأجهزة الرقابية المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
5. تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي، والدولي في مجال مكافحة الفساد.
6. إجراء الدراسات والبحوث النوعية المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع المدني.

- جدير بالذكر أن أهم الاتفاقيات على المستوى الدولي لمكافحة الفساد، هي **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر من عام 2005، وتعد هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات شمولا وقوة في مكافحة الفساد على المستوى الدولي، وتتكون من عدة فصول تتمحور حول تنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد بما في ذلك وضع تدابير وقائية وتجريم بعض الممارسات وتعزيز التعاون والقانون القضائي الدولي، وتوفير ألبات قانونية فعالة لإسترداد الموجودات، وتقديم المساعدات التقنية وتبادل المعلومات.

شكل رقم (2) مكافحة الدول لمظاهر الفساد الإداري

المصدر: صحيفة مكة اليومية السعودية، نوفمبر 2020.

شكل رقم (3) ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشر مكافحة الفساد عالميا لعام 2021

المصدر: موقع العربي 21، يناير 2022